



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

د. سناء عبد القادر مصطفى*: السمات الأساسية لاقتصاد مملكة النرويج أو البلد الاسكندنافي الذي لا يريد الدخول الى الاتحاد الأوربي

في معرض اجابتي على أسئلة الأستاذ فاروق يونس التي أرسلها لي عبر الدكتور بارق شبر، المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين، أحاول أن أعكس في هذه المقالة صورة حقيقية عن الاقتصاد النرويجي.

نص الرسالة:

الى الدكتور سناء عبد القادر مصطفى

بعد التحية

اود ان اجري معك حوارا حول الاقتصاد النرويجي وارجو ان تفضلتم الاجابة على الاسئلة الاتية:

- ١- من المعلوم ان النرويج كانت من البلدان المدينة فكيف استطاعت تسديد ديونها الخارجية؟
- ٢- هل لكم اعطاء فكرة موجزة عن احتياطات النفط والغاز في النرويج واجمالي صادراتها من النفط والغاز خلال السنوات الاخيرة؟
- ٣- هل لكم تعريف القارئ بصندوق الثروة السيادية (صندوق النفط) الذي أنشئ عام ١٩٩٥ وما علاقة هذا الصندوق بالموازنة العامة للدولة وكم هي المبالغ المتجمعة في هذا الصندوق؟



أوراق في الاقتصاد الدولي

- ٤- يقال بان الشركات المملوكة للدولة تهيمن على الاقتصاد النرويجي مع ان الاقتصاد النرويجي اقتصاد رأسمالي. ارجو القاء المزيد من الضوء حول هذا الموضوع.
- ٥- الى اي مدى تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة في قطاعي النفط والغاز والطاقة الكهرومائية في النرويج.
- ٦- المعروف ان النرويج بلد الغابات. ارجو تقديم بعض المعلومات عن صادرات الاخشاب من النرويج وما هي صادراتها للعراق او الدول العربية من الاخشاب والاسماك وغيرها من المنتجات
- ٧- كيف واجهت النرويج تراجع اسعار النفط العالمية؟ هل استطاعت حماية اقتصادها من التأثيرات السلبية الخارجية؟
- ٨- يلاحظ بان قطاع النفط في كثير من الدول النامية النفطية معزولا عن بقية الاقطاعات الاقتصادية فكيف هي درجة الارتباطات الامامية والخلفية بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني في النرويج؟
- ٩- ما هو دور الاستثمار الاجنبي الخاص والعمالة الاجنبية في السوق النرويجية؟ اية معلومات اخرى تودون اضافتها.

ان الاقتصاد النرويجي هو اقتصاد مختلط وهو مزيج من اقتصاد السوق واقتصاد مخطط جزئيا ويمكن تسميته برأسمالية الدولة لأن الأخيرة تملك بما لا يقل عن 51% من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة الضريبية.

وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئاً عليهم.

وسائل الإنتاج في الاقتصاد النرويجي



أوراق في الاقتصاد الدولي

يملك القطاع الخاص أجزاء كبيرة من وسائل الإنتاج وتمتلك الدولة والمقاطعات والبلديات شركات الى جانب الدولة في النرويج. ويصبح من الشائع أن تحول الدولة شركاتها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة، لكنها تحتفظ بأكثرية الأسهم (أكثر من 50٪ من الأسهم). ولذلك يتساءل البعض حول من يملك البنوك وشركات التأمين والمصانع والمحلات التجارية والأراضي والغابات والمستشفيات والمدارس والاتصالات في النرويج؟

الإنتاج والمبيعات

يخضع الإنتاج والمبيعات إلى ضوابط إلى حد كبير من حيث العرض والطلب، لكن الدولة تدخل تشريعات تنظم عملية العرض والطلب. فيما يلي أمثلة على مثل هذا التشريع:

1. ينظم قانون بيئة العمل بيئة الإنتاج في الشركات ويضمن حقوق العمال.
2. يضمن قانون التسويق للمستهلك حقوق المستهلك ويكافح التسويق غير المشروع.
3. مراقبة المنتجات العامة وحظر إنتاج وبيع المنتجات الخطرة على صحة المستهلك.
4. ينظم قانون الشراء العلاقة بين المشتري والبائع.
5. كما تضبط الدولة وتضمن أن سعر المنتجات الضارة، مثل الكحول والتبغ لا يحكمها السوق فقط. وفي الوقت نفسه يجب على الدولة ضمان الحد الأدنى من إنتاج المواد الضرورية الاستهلاكية في النرويج في حالة الحرب أو غيرها من الكوارث (1).

الاقتصاد التفاوضي

ويرجع السبب في التسويات المتعلقة بالأجور في معظمها إلى المفاوضات بين من يبيعون قوة العمل (العمال) ومن يشترون قوة العمل (أصحاب العمل). ومع ذلك، يمكن للدولة التدخل عندما تتفاوض الأطراف في سوق العمل، على سبيل المثال مع لجنة الرواتب الإلزامية. وتتفاوض العديد من المنظمات الانتاجية والنقابية أيضا مع الدولة. وكما رأينا، تتفاوض الدولة مع المزارعين للتأكد من أن الغذاء ليس باهظ الثمن، وأن الإنتاج الغذائي مضمون في جميع



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

أنحاء البلاد. هذا الأخير له علاقة أيضا مع تطوير المناطق الجغرافية التي تتمتع بظروف مناخية صعبة في شمال النرويج.

القطاع العام والخاص

تسيطر الدولة على قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي وعلى قطاع الموارد الطبيعية في البلاد مثل الطاقة الكهرومائية والأسماك والغابات والمعادن، ويعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من 30% من عائدات الدولة. النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم ولقد اختارت النرويج على البقاء بعيداً عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتاءين كان الأول في العام 1972 والثاني في العام 1994 بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في النرويج في 27 و 28 من شهر تشرين الثاني 1994. وبعد فترة طويلة من المناقشة الساخنة، فاز جانب "لا" بنسبة 52.2 في المائة من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة 88.6 في المائة.

تستورد النرويج ما يزيد على 50% من احتياجاتها الغذائية وتستخدم المراعي الجبلية الشاسعة لرعي [الماشية والأغنام](#)، وفي الشمال حيث يوجد غزال الرنة. ويزرع [الشعير](#) و [القمح والبطاطس](#) في أماكن كبيرة من النرويج. وتشكل الغابات حوالي ربع مساحة النرويج؛ الأخشاب هي مورد كبير من الطبيعية وهي أساس لواحدة من الصناعات الرئيسية في البلد. وتجذب المضائق النرويجية الجميلة والشمس في منتصف الليل العديد من السياح لزيارة النرويج خاصة في الصيف. ويمتاز صيد الأسماك (وخاصة سمك القد والرنجة والماكريل والسلمون) بأهمية كبيرة في النرويج، حيث أنها تصدر للبلدان الأخرى (2).

إن قطاعات الأعمال الرئيسية في النرويج هي البترول والغاز الطبيعي، والشحن، والتجارة. ومنذ اكتشاف النفط في حقل إيكوفسك في عام 1969، أصبحت صناعات البترول والغاز الطبيعي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

حيوية لاقتصاد النرويج، وبذلك ازدادت فرص العمل، ولكن أيضا ازداد التضخم والتعرض للتقلبات في السوق العالمية للبتروول بصورة أكثر من قيمة تصدير النفط والغاز الطبيعي. وتشمل الموارد المعدنية خامات الحديد والنحاس والرصاص والزنك والتيتانيوم والنيكل. كما يوجد إنتاج الألمنيوم والسبائك الحديدية والطاقة الكهرومائية. ومن صادرات البلاد أيضاً تجهيز الأغذية التي تعتمد على الثروة السمكية بالدرجة الاولى وبناء السفن وصناعة لب الورق ومنتجات الورق والمعادن والكيماويات والمنسوجات. ويحمل الأسطول النرويجي التجاري الضخم جزءاً كبيراً من تجارة العالم من النفط والمنتجات النفطية والآلات والمعدات والمعادن والمواد الكيميائية والسفن والأسماك الي هي أهم الصادرات في حين تشمل الواردات السلع الرأسمالية والمواد الكيميائية والمعادن والمواد الغذائية. يتكون الشركاء التجاريين الرئيسيين من بريطانيا وألمانيا والسويد وفرنسا (3).

وقي تقرير مجلة "الإيكونومست" الذي نشرته في الخامس عشر من شهر تشرين الأول العام 2015 يؤكد بأن النرويج بلد رأسمالي ولكن الشركات المملوكة من قبل الدولة هي التي تهيمن فيه كما أنه منتج عملاق للنفط معتبرا أن هذا النموذج غير المؤلف نجح في البلاد على مدى سنين طويلة(4).

نرى هنا أن الأعمال في النرويج يمكن تقسيمها إلى قسمين أو قطاعين - القطاعين العام والخاص.

ينظر إلى القطاع العام تقليديا على أنه قطاع الأعمال التي تكون فيها الدولة أو البلديات هي المالك أو صاحب العمل. ويساهم القطاع العام بنسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي. ثم القطاع الخاص ويشمل قطاع الصناعة بمختلف فروعها الانتاجية والزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك والشركات التجارية والبنوك الخاصة وما إلى ذلك من المشاريع الانتاجية والخدمية.



أوراق في الاقتصاد الدولي

تقوم الحكومة النرويجية برسم السياسة الاقتصادية للبلد، ولكن يجب أن تأخذ موافقة البرلمان عليها حتى تدخل حيز التنفيذ. وتقدم الميزانية إلى البرلمان في أوائل شهر تشرين الأول ويتم التعامل معها في اللجان المختلفة وتستكمل إجراء التغييرات عليها ومن ثم يتم تمريرها من قبل البرلمان قبل عطلة عيد الميلاد وتلتزم الحكومة بتنفيذها على صعيد الواقع العملي.

من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية، فإن الحكومة النرويجية لديها العديد من الأدوات الاقتصادية ولكننا سوف نركز على التالي:

- السياسة المالية
- سياسة المال والائتمان
- المدخرات العامة

- السياسة المالية

السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية التي تعمل بها الحكومة في المقام الأول من خلال ميزانية الدولة.

الموازنة العامة للدولة

وهي خطة أو توقعات بالإيرادات والنفقات الحكومية للسنة المالية المستقبلية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في النرويج حوالي 2 620 مليار كرونة في العام 2015. كانت نسبة الزيادة في الأعوام 2016، 2017 والمتوقع في 2018 هي 1.0 و 1.7 و 2.4 بالأسعار الجارية على التوالي. إن حصة الفرد الواحد في النرويج من الناتج المحلي الإجمالي هي أكثر بنسبة 48% من حصة الفرد الواحد في دول الاتحاد الأوروبي في العام 2016.



أوراق في الاقتصاد الدولي

تؤدي الضريبة العامة والإعفاءات الضريبية عادة إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين أن الحد منها سيكون له تأثير عكسي. في أوقات النشاط الكبير يمكن للدولة زيادة مستوى الضرائب الاعتيادية والضرائب على إعادة استثمار الأرباح من أجل حل المهام المشتركة العاجلة. لكن الدولة يجب أن تكون حذرة عندما تريد كبح جماح الاقتصاد الوطني.

ميزانية الدولة كأداة للتوزيع

إذا كانت السلطات السياسية غير راضية عن توزيع الفوائد والأعباء في المجتمع، فيمكن استخدام ميزانية الدولة. عادة ما تسمى هذه السياسة بالتوزيع. يمكن للدولة استخدام الميزانية لتغيير التوزيع في المجتمع من خلال دفع معونات إلى الأسر الأكثر فقراً وفي الوقت نفسه رفع الضرائب على الأغنياء، وبالنتيجة سيحصل الفقراء على فوائد أكبر في حين يتحمل الأغنياء أعباء أكثر (مبدأ الضرائب التصاعدية).

في ميزانية الدولة، تمنح الدولة المال للبلديات والمقاطعات. وبهذه الطريقة، تكون ميزانية الدولة مهمة للرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية على المستوى المحلي.

- سياسة المال والائتمان

إن سياسات المال والائتمان هي تدابير عامة (حكومية) تهدف إلى التأثير على الشروط النقدية والائتمانية في البلاد. هذا موضوع واسع النطاق، لكننا سنركز فقط على السياسة السعرية في البلد وتأثيرها على سعر صرف الكرونة النرويجية.

المعدل الأساسي لفائدة



أوراق في الاقتصاد الدولي

يتم ترك المسؤولية عن إجراء السياسة النقدية للبنك المركزي النرويجي Norges Bank وهنا يمكن للبنوك أن تودع رؤوس أموالها. يسمى سعر الفائدة الذي تتلقاه البنوك على الودائع في البنك المركزي بمعدل الإدارة. عادة ما يكون المعدل الأساسي هذا هو العامل الأهم لسعر الفائدة على الودائع والإقراض في البنوك الخاصة.

يحدد البنك المركزي النرويجي المعدل الأساسي من بين أشياء أخرى للحد من تأثير التضخم الذي يعني الانخفاض في القيمة النقدية، أي كمية أقل من السلع والخدمات مقابل مبلغ معين من المال. إن ارتفاع التضخم يكلف الحكومة بإفناق الأموال طالما يفقد رأس المال قيمته الحقيقية.

كلف السياسيون النرويجيون البنك المركزي بإدارة سعر الفائدة النقدي بحيث يبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 2.5 في المائة. وسوف يرتفع سعر الفائدة إذا اعتقد البنك المركزي أن التضخم سيبدو أكثر من 2.5% سنوياً، وينخفض إذا كان تضخم الأسعار يبدو أقل بكثير.

أسعار الفائدة وسعر صرف الكرونة النرويجية

يمكن تعزيز تأثير تغيرات أسعار الفائدة لأن أسعار الفائدة تؤثر أيضاً على سعر صرف الكرونة. هنا نطرح مثال بسيط لفهم لهذا السياق:

- مع انخفاض أسعار الفائدة، سيوفر المزيد من الطلب على القروض وانخفاض في عرض رأس المال المتاح بالكرونة النرويجية. وبالتالي، عادة ما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النرويجية وبالتالي ضعف الكرونة. وبهذا أصبحت السلع المستوردة أكثر تكلفة ويتبع ذلك زيادة التضخم المحلي. من ناحية أخرى، يؤدي ضعف الكرونة إلى زيادة أحجام الصادرات لأن السلع النرويجية أرخص في الخارج.
- وبأسعار فائدة أعلى، سيكون التأثير هو عكس ذلك، إذ أن ارتفاع سعر صرف الكرونة سيخلق مشكلة تصدير منتجات الصناعات النرويجية، وهذا سيؤدي إلى إفلاس الشركات المنتجة والمصدرة وتسريح الكثير من الأيدي العاملة(5). المصدر: Norges Bank



أوراق في الاقتصاد الدولي

- المدخرات العامة

يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية. وقد أعطى ذلك عائدات مغرية للنرويج وفرصة فريدة لزيادة رأس المال للأجيال القادمة. ولذلك استثمرت النرويج بكثافة في صندوق نفطي يصل رأسماله حتى حزيران العام 2017 إلى أكثر من ثمانية آلاف مليار دولار. وبسبب التقلبات الدورية لسعر بيع البرميل الواحد من نفط الشمال يمكن تخفيض قيمة الصندوق أو زيادته بمئات مليارات الدولارات في فترة زمنية قصيرة.

صندوق النفط

تأسس صندوق النفط الحكومي في العام 1990 ولكن أعيدت تسميته في العام 2005 إلى صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي-العالمي والذي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويستثمر رأسماله في الأسهم والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم لأمرين:

- مبدأ التنمية المستدامة

- أسباب سياسة المال والائتمان

- مبدأ التنمية المستدامة

الغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو توفير تمويل نفقات التقاعد المستقبلية للتأمين الوطني وذلك لأن مصروفات التقاعد في خطة التأمين الوطنية سوف تزداد بشكل كبير خلال العقود القادمة. كما أن معظم الدخل الذي تمتلكه الدولة النرويجية من نفط بحر الشمال لن يستخدم الآن، ولكن سيتم إضافته إلى صندوق التقاعد. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نضمن للمستقبل أولئك الذين يأتون بعدنا ويتجنبون دفع أعباء كبيرة على الأجيال القادمة كما يقول النرويجيون.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

- أسباب سياسة المال والائتمان

ومن أجل كبح جماح الاقتصاد النرويجي، سيتم تقليص التدفقات النقدية والائتمانية في الاقتصاد النرويجي لأن الأخير لا يتمكن من استيعاب الفائض الضخم من مداخل صناعة النفط التي تؤدي إلى ارتفاع درجة نشاط الاقتصاد الوطني مع نقص الموارد المتاحة مثل العمل. وسيؤدي هذا التطور مرة أخرى إلى زيادة الأجور والأسعار التي لا يمكن السيطرة عليها والتي ستؤثر على تصدير المنتجات النرويجية وفقدان السلع النرويجية الأسواق خارج العالم. لذلك قرر البرلمان النرويجي أنه لا يمكن استخدام سوى جزء من العائد السنوي من صندوق النفط في النرويج لتغطية عجز الموازنة الحكومية. في حين سيتم استثمار باقي عوائد النفط في الخارج حتى لا يتأثر الاقتصاد النرويجي مباشرة (6).

صادرات الخشب النرويجية

بدأ استيراد الخشب النرويجي في بداية القرن السادس عشر من قبل بريطانيا ومستعمراتها، هولندا ومستعمراتها، ودول بحر البلطيق. بلغ عدد شركات قطع الأشجار في جنوب النرويج 550 شركة.

قامت شركة سودرا سيل توفته Sødra Cell Tofte السويدية بشراء وتصدير 1.9 مليون متر مكعب من الخشب النرويجي إلى السويد سنويا قبل تغيير اسمها في العام 2013 إلى Tofte Sødra واستمرت على تصدير الخشب النرويجي بمعدل إلى مصانع الخشب في السويد ومن ثم تصديره إلى دول شمال أفريقيا مثل مصر وتونس والمغرب. وتشتري شركة سويدية أخرى باسم سفينسكه ستورا اينسو Svenske Stora Enso بمقدار 1.5 مليون متر مكعب وتصديره إلى السويد أيضا بالإضافة إلى 200 ألف متر مكعب من السيليلوز. وبذلك يكون مجمع ما



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

تصدره شركتي Tofte og Stora Enso لوحدهما بمقدار 3.6 مليون متر مكعب حسب احصائيات مكتب الإحصاء المركزي النرويجي (SSB - Statistisk sentralbyrå) (5).

صرح المدير الإداري في اتحاد مالكي الغابات النرويجية غودبراند كفال Gudbrand Kvaal بأن "رجال الأعمال والصناعيين يجب أن يجلسوا الى طاولة المفاوضات ويناقشوا تحديد السعر الذي يجعل مالكي الغابات ومؤسسات نشر الخشب أكثر حرصا على ازدهار صناعة قطع الأشجار ونشرها.

الاستثمار الأجنبي في النرويج

كانت محفظة رأس المال الأجنبي المستثمر في النرويج 582.7 مليار كرونة في نهاية عام 2006، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15.6 في المائة منذ عام 2005. ويمتلك المستثمرون الأوروبيون أكثر من 70 في المائة من رأس المال هذا في عام 2006.

وبلغت حصة المستثمرين الأجانب من الأسهم 346.3 مليار كرونة، في حين كانت النسبة المتبقية البالغة 236.4 مليار كرونة نرويجية في شكل صافي مستحقات القروض.

يملك أكثر من 70% من رأس المال مستثمرين أوروبيين و95% منهم من دول الاتحاد الأوروبي التي هي: السويد والدنمارك والمملكة المتحدة وهولندا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وقد استأثرت هذه البلدان الستة بنحو ثلاثة أرباع جميع رؤوس الأموال المستثمرة مباشرة. كان هناك عدد قليل من المستثمرين من خارج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.



أوراق في الاقتصاد الدولي

وكانت الاستثمارات تقع بشكل كبير في صناعات استخراج النفط والغاز، والتي شكلت مجتمعة 55% من رأس المال الأجنبي المستثمر في النرويج. في حين كان ما يقارب النصف من الاستثمارات الأجنبية التي توظف في المشاريع الصناعية تأخذ طريقها الى الصناعات الكيماوية. بالإضافة الى ذلك توجد استثمارات أجنبية كبيرة في مشاريع الخدمات التجارية والمالية والتجارية(6).

ديون النرويج الخارجية

يقدر إجمالي الديون النرويجية الخارجية العامة والخاصة التي تدين الدولة بها لأفراد غير مقيمين بها وذلك إما بالعملات المقبولة دولياً أو السلع أو الخدمات ما يعادل 3000 مليار كرونة نرويجية حيث أن الدين العام هو حجم الديون المترتبة على أي مستوى تابع للحكومة سواءً كان هذا الدين نقداً أو ائتمان، أما الدين الخاص فهو النقد أو الائتمان المدين به للأفراد أو الشركات الخاصة التي مركزها في الدولة التي يتم دراسة الديون الخارجية لها. في حين بلغ إجمالي الديون الخارجية العامة والخاصة التي بذمة دول أو شركات تجارية خاصة وأفراد في 2014/03/31 بمقدار 737 مليار كرونة نرويجية اي ما يعادل 131 مليار دولار أمريكي(7).

الثروة السمكية في النرويج

لمحة تاريخية عن الاستزراع المائي

يعود تاريخ الاستزراع المائي في النرويج إلى عام 1850 عند تفريخ التراوت البنى (Salmo trutta trutta) لأول مرة. وفي حوالي عام 1900، تم استيراد تراوت قوس (Oncorhynchus mykiss) من الدنمارك وبدأت أول محاولات استزراعه في الأحواض الأرضية. وقد بدأ الاهتمام بالاستزراع يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية، وتلا ذلك تحقيق طفرة في الستينيات عندما أمكن لأول مرة نقل تراوت قوس قرح إلى مياه البحر بنجاح. كما شهدت



أوراق في الاقتصاد الدولي

نفس الفترة أيضا أول عمليات تربية ناجحة لسالمون الأطنطي (Salmo salar). كما شهدت سنة 1970 طفرة فنية جديدة حيث تم إقامة أول قفص لتربية الاسماك. وقد أثبتت التربية في الأقفاص أنها أمان وتعطي ظروف بيئية أفضل بكثير عن أي من نظم التربية في الخزانات الشاطئية أو المسيجات المختلفة التي استخدمت من قبل، خاصة أثناء تربية السالمون. وقد أتاح الساحل الطويل والمحمي للنرويج، والاف الجزر والخلجان، مع وجود تيار الخليج الدافئ الذي يتيح درجة حرارة ثابتة، فرص ممتازة لهذا النوع من [الاستزراع المكثف](#). وقد تطور حاليا استزراع السالمون والتراوت إلى نشاط تجارى عملاق على أغلب السواحل النرويجية (8).

ومع النمو في استزراع السالمون، اتجه الاهتمام إلى الأنواع البحرية الأخرى مثل [قد الأطنطي](#) (Gadus morhua)، هاليبوت الأطنطي (Hippoglossus hippoglossus) والسمكة الذئبية الرقطاء (Anarhichas minor) وكل هذه الأنواع يتم حاليا الشروع في إنتاجها تجاريا. كما تمت ممارسة استزراع المحار لأكثر من مائة عام، بينما الاهتمام بأنواع المحاريات الأخرى (بلح البحر والسكالوب) حديث نسبيا.

لا تمنع المستويات المرتفعة للأجور الاستثمار الرئيسي في معالجة الأسماك في النرويج. وتشير التوقعات التي أعلنتها شركة SINTEF Fisheries and Aquaculture إلى أنه في حال انتهاء المصانع من أتمتة العمليات الإنتاجية والعمل بثلاث ورديات، فإن مصانع المعالجة النرويجية ستكون قادرة على التنافس مع المصانع في البلدان المنخفضة التكلفة، حسب تقارير جمعية البحث الصناعي والتقني التابعة لكلية التقنية النرويجية [sintef.no](#).

وقد تم نقل صناعة التجهيز في صناعة الصيد بشكل متزايد من النرويج. إذ توضح حسابات SINTEF أنه من الممكن تحقيق المزيد من خلق القيمة في الوطن. في الحسابات، افترض الباحثون أن هذه المصانع ستكون مؤتمتة بالكامل وتعمل بشكل يومي على مدار اليوم. في



أوراق في الاقتصاد الدولي

حين تتطلب خطوط الإنتاج في الوقت الحالي ما بين 40 إلى 50 موظفًا، سيتم مراقبة الخطوط المستقبلية من قبل ستة موظفين في كل نوبة. وفقا لأرقام SINTEF ، فإن مثل هذه الاستراتيجية ستقل تكلفة المعالجة للكيلو الواحد بنفس المستوى كما هو الحال في بولندا والصين، وهما البلدان ذات التكلفة المنخفضة في معالجة الأسماك(9).

الثروة السمكية

بدأ تطور [الاستزراع المائي التجاري في النرويج](#) في سبعينيات القرن الماضي ومنذ ذلك الوقت تطور الاستزراع المائي ليتحول إلى صناعة كبرى في المناطق الساحلية. والاستزراع المكثف لسالمون الأطنطي هو أهم الأنشطة، ويشكل أكثر من 80% من إجمالي إنتاج الاستزراع المائي في النرويج. كما أن لتراوت قوس قزح أهمية كبرى كما أن العديد من الأسماك البحرية الأخرى (القد والهاليبوت) وأنواع المحاريات (بلح البحر الأزرق والمحار) في طور التحول إلى الإنتاج الصناعي. وقد بلغ إنتاج الاستزراع المائي في عام 2003 أكثر من 600 ألف طن، قيمتها 1.350 مليار دولار أمريكي (إدارة المصايد، إحصاءات 2003) (10).

والسالمون وتراوت قوس قزح من [الأسماك](#) التي تعيش في مستويات متعددة من الملوحة، حيث تمر في دورة حياتها بأطوار في كل من المياه العذبة أو المالحة. فالتفقيس وإنتاج الأفراخ (سمولت) يتم في خزانات أرضية تقام على الشاطئ تستخدم مياه عذبة، بينما تتم التربية المكثفة وحتى الحجم التسويقي في الأقفاص البحرية في المياه المفتوحة.

وتفريخ الأنواع البحرية مثل القد (Cod) يتم في خزانات شاطئية أيضا ولكن يضخ إليها الماء المالح؛ وتتم عمليات التربية بنفس الطريقة مثل السالمون. واستزراع بلح البحر يميل إلى النظام الموسع حيث يتم جمع اليرقات الطبيعية وتربيتها على الخطوط الطويلة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

ويتم تصدير 95% من إنتاج النرويج وخصوصا الى دول الاتحاد الأوروبي التي هي سوق التصدير الرئيسية. إلا أن إنتاج السلمون يتم تصديره إلى كافة أنحاء العالم. ويعتبر السلمون المستزرع الآن واحداً من السلع التصديرية الرئيسية للنرويج حيث يساهم الاستزراع المائي والصناعات المتعلقة به بنصيب جوهري في اقتصاد البلاد ويعتقد أنه مازال هناك إمكانية كبيرة لنمو هذا النشاط مستقبلياً. والتحدي الأكبر لهذا النشاط هو تطوير صناعة للاستزراع المائي قائمة على أنواع أخرى غير السلمون وتأسيس إمداد مادي تقني من المواد الخام لتغذية هذه الصناعة.

تكبدت النرويج خسائر تقدر بنحو مليار دولار، بعدما أغلقت روسيا الاتحادية سوقها في وجه صادرات السمك من هذا البلد، الذي أيد وانضم إلى العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا.

وقال سفير روسيا لدى النرويج، تيموراز راميشفيلي (Тимураз Рамишвили): "بعد فتور العلاقات بين روسيا والنرويج في العام 2014، كان علينا وعلى النرويجيين التكيف مع الواقع الجديد، فمن الناحية الاقتصادية خسرت النرويج مليار دولار من تجارة الأسماك مع روسيا."

وأضاف السفير أن جميع محاولات أوصلو في إيجاد سوق بديلة لأسماكها باءت بالفشل، فقد ربطت النرويج آمال كبيرة بالصين، لكنها لم تنجح في تعويض السوق الروسية، وذلك بسبب إغلاق بكين أسواقها أيضا أمام النرويج. ففي العام 2010 منحت النرويج جائزة نوبل للسلام للمعارض الصيني المسجون ليو شياوبو، مما أثار حفيظة السلطات الصينية، والتي حظرت استيراد سمك السلمون النرويجي، لكن الواردات استأنفت مطلع 2017.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

وكانت الأسواق الروسية تعد قبل تبادل العقوبات بين موسكو والغرب في العام 2014 إحدى الأسواق الرئيسية لصادرات المأكولات البحرية النرويجية، حيث عادت بإيرادات على النرويج في العام 2012 تقدر بنحو 705 ملايين يورو، وفي العام 2013 بلغت إلى 780 مليون يورو.

وكان وزير الثروة السمكية النرويجي، بير ساندبرغ (Per Sandberg)، قد أعرب في وقت سابق، عن أمله باستئناف صادرات الأسماك إلى روسيا، لافتاً بأن بلاده تصدر الأسماك بشكل كبير إلى اليابان وفيتنام والصين.

لكن ماريوس غارد (Marius Gaard)، محلل الأسواق لدى وكالة "بلومبرغ" Bloomberg الاقتصادية قال إن قطاع الأسماك النرويجي تراجع العام الماضي بنسبة 10% في ظل الحظر الروسي(11).

يشار هنا إلى أن علاقات موسكو مع واشنطن وبروكسل توترت في العام 2014 على خلفية الأزمة الأوكرانية وعودة شبه جزيرة القرم إلى ربوع روسيا، ففرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات ضد روسيا، ردت عليها موسكو بحظر استيراد مجموعة من المنتجات الغذائية والزراعية، منها الأسماك(12)(13).

الخاتمة

يستند تصنيف الدول الاسعد والاسوأ عالمياً إلى ستة عوامل هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر، والحرية، وسخاء الدولة مع مواطنيها، والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال.



أوراق في الاقتصاد الدولي

نجحت النرويج في ان يتسم اقتصادها في الوقت الحاضر بأداء قوي ولا يعاني من المشكلات العديدة التي تعاني منها البلدان المصدرة للموارد الطبيعية كالنفط والغاز ومختلف المعادن من ارتفاع في معدلات البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل وتفاشي الفقر والاعتماد الكبير على قطاع الموارد.

وجهت النرويج معظم إيراداتها من النفط والغاز لتسديد ديونها الخارجية، وباستكمال تسديد هذه الديون رأت النرويج أنها بحاجة إلى أداة مالية بديلة للمحافظة على توازن أسواق الصرف وتجنب نمو السيولة المحلية تقادياً لمخاطر المرض الهولندي. وهذا ما أدى الى ظهور فكرة رائدة وهي صندوق النفط. يتلخص هدف الصندوق ليس في زيادة معدل العائد على الاستثمارات الخارجية فقط، وإنما إيجاد آلية تحقق درجة عالية من التوازن والاستقرار الاقتصادي في مواجهة تدفق النقد الأجنبي من صادرات النفط والغاز وكذلك الحد من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية.

ليس غريباً أن تتمتع النرويج بهذا القدر من الثراء، فهي من أكبر مصدري النفط في العالم وتبلغ إيراداتها السنوية من النفط حوالي 40 مليار \$ سنوياً وتغذي اقتصاداً نشطاً ومتنوعاً يعم فيه الرخاء. كما تعتبر واحدة من الدول التي يوجد فيها أقل قدر من التفاوت في مستوى الدخل بين مواطنيها في العالم. وهذا ما يميزها عن العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، خصوصاً في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، الدول العربية والشرق الأوسط. ففي تلك الدول يحقق النفط مداخيل عالية تتيح للنخب الحاكمة فيها ثراءً فاحشاً إلى جانب هذا لا توجد عدالة اجتماعية في توزيع الدخل القومي. ولكن من الجانب الآخر كان بإمكان هذه الدول أن تدرس تجربة النرويج وتستفيد منها في إدارة ثرواتها النفطية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

احتلت النرويج مكان الصدارة في التقرير الذي صدر عن «شبكة حلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة» في العام 2017، وشمل 155 دولة مرتبة حسب مستويات سعادتهم، ويصدر للمرة الخامسة منذ العام 2012 في المقابل احتل العراق المرتبة 117 في التقرير. احتلت النرويج المرتبة الرابعة في العام 2016(14).

وأشار التقرير إلى أن النرويج، الغنية بالنفط والغاز، قد نجحت «في إنتاج النفط بشكل بطيء، واستثمار العائدات من أجل المستقبل بدلاً من إنفاقه في الوقت الحاضر». كما ذكر التقرير أنه بذلك تفادت النرويج "دورة الازدهار والكساد التي تعاني منها الكثير من الاقتصاديات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية"(15).

الهوامش والمصادر:

1. Ole Steinar Tøtland, Det norske økonomiske systemet, NDLA Samfunnfag. 15.08.2017.
2. Næringslivet i Norge. No. Wikipedia, 10. okt. 2015.
3. SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge. www.ssb.no.
4. The Economist 15.10.2015. www.economist.com.
5. SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge. www.ssb.no. 6
6. Rolv Dahl-Jørgensen. Utenlandske direkte investeringer i Norge. 24.6.2008. Master thesis, UiO.
7. List of countries by external debt. From Wikipedia, the free encyclopedia.
8. www.Kyst.no. Fred Geir Ly. 23.01.2018.
9. SINTEF. Selskapet for industriell og teknisk forskning ved Norges tekniske høgskole.
10. www.fao.org.
11. Bloomberg, Marius Gaard.
12. Ksenia Galouchko. Norway Salmon, Anyone? Stocks to Watch If Russian Sanctions Ease. Bloomberg. 01.02.2017.
13. Dagsavisen. SANKSJONER: Russland stanser all import av fisk og ost fra Norge. 07.08.2014.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الدولي

14. World Happiness Report 2017.
15. www. Alshahed.net. 21.08.2017.
16. ИНОСМИ.RU. Антон Трояновский, Эллен Джервелл (Ellen Emmerentze Jervell). Норвежская рыба - жертва санкций. 10.08.2014.

(*) أكاديمي وخبير اقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 15 أيار/مايو 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>